



Distr.
GENERAL
A/37/700
13 December 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ١٢٥ من جدول الأعمال

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها
الرابعة والثلاثين

تقرير اللجنة السادسة

المقرر : الأتمتة سلوى جبريل البربرى (السودان)

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية في جلستها العامة المعقودة في ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، بناء على توصية المكتب ، ان تدرج في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين البند المعنون " تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين " ، وأن تحيله الى اللجنة السادسة .
- ٢ - ونظرت اللجنة السادسة في هذا البند في جلساتها من ٣٧ الى ٥٢ وفي جلستها ٦٣ ، المعقودة في الفترة من ٤ الى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ . وتبين المحاضر الموجزة لهذه الجلسات (انظر A/C.6/37/SR.52-63 والآراء التي اعرب عنها الممثلون الذين اشتركوا في المناقشة حول البند .
- ٣ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام السيد بول رويتر رئيس لجنة القانون الدولي في دورتها الرابعة والثلاثين بتقديم تقرير لجنته عن أعمالها في تلك الدورة (١) . وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الامين العام (A/37/402) ، اعدت عملا بمقرر اتخذته لجنة القانون الدولي في دورتها التاسعة والعشرين ، تضمنت ما اعتمده اللجنة مؤقتا حتى الآن من نص مشروع المواد بشأن المواضيع التي هي قيد النظر . كما كان معروضا عليها مذكرة من الامانة العامة (A/C.6/37/L.12) تتضمن نص المقرر ١٧/١٩٨٢ الذي اتخذته لجنة التنسيق الاداري والمعنسون " المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية أو بين المنظمات الدولية " . وفي الجلسة ٤٦ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، القى رئيس لجنة القانون الدولي بيانا قبيل انتهاء المناقشة حول البند .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الطحق رقم ١٠ .

(A/37/10) .

ثانيا - النظر في المقترحات

الف - مشروع القرار A/C.6/37/L.27

- ٤ - في الجلسة ٦٣ المعقودة في ٦ كانون الاول / ديسمبر ، قدم ممثل الأرجنتين مشروع قرار معنونا " تقرير لجنة القانون الدولي " (A/C.6/37/L.27) اشتركت في تقديمه كل من الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوروغواي ، ايطاليا ، البرازيل ، تايلند ، الجزائر ، جزر البهاما ، رومانيا ، زائير ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، قبرص ، كندا ، كولومبيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان والتي انضمت اليها فيما بعد بلغاريا وهنما وتركيا وسيراليون والعراق ونيجيريا .
- ٥ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار ون تصويت (انظر الفقرة ٩ من مشروع القرار الاول) .

بسا* - مشروع القرار A/C.6/37/L.28

- ٦ - وفي الجلسة ٦٣ المعقودة في ٦ كانون الاول / ديسمبر ، قدم ممثل العراق مشروع قرار معنونا " اتفاقية لقانون المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية اوبين المنظمات الدولية " (A/C.6/37/L.28) اشتركت في تقديمه كل من الأرجنتين ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرازيل ، الجزائر ، زائير ، العراق ، غانا ، فرنسا ، الفلبين ، قطر ، كينيا ، مصر ، النمسا ، اليمن والتي انضم اليها فيما بعد الاردن واسبانيا وبلجيكا وتايلند والجمهورية العربية السورية وسيراليون والكويت والنيجير ونيجيريا ويوغوسلافيا واليونان .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء (انظر الفقرة ٩ ، مشروع القرار الثاني) .
- ٨ - وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان توضيحا لموقفه ازاء مقررات اللجنة .

ثالثا - توصيات اللجنة السادسة

- ٩ - توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين التاليين :

مشروع القسور الأول

تقرير لجنة القانون الدولي

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها الرابعة والثلاثين (٢) ،

وان تؤكد ضرورة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه لجعله وسيلة انجع لتحقيق المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة (٣) ، ولاضفاء مزيد من الهمية على دوره في العلاقات بين الدول ،

وان تسلّم بأهمية احالة المسائل القانونية ومسائل الصياغة الى اللجنة السادسة ، بما فسي ذلك المواضيع التي قد تقدم الى لجنة القانون الدولي ، وبأهمية تمكين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي من زيادة اسهامها بدرجة اكبر في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ،

وان ترحب بوضع اهداف وأولويات عامة لتوجيه الدراسة التي تقوم بها لجنة القانون الدولي للمواضيع الواردة في برنامج عملها اثناء فترة ولاية اعضاء اللجنة المنتخبين خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ،

وان تشير الى الحاجة الى ان تبقى قيد الاستعراض مواضيع القانون الدولي التي قد تكون بالنظر الى ما يبديه المجتمع الدولي المعاصر من اهتمام جديد او متجدد بها ، ملائمة للتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ومن ثم قد تدرج في برنامج العمل المقبل للجنة القانون الدولي ،

١ - تحديد علما بتقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها الرابعة والثلاثين ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للجنة القانون الدولي لما انجزته من اعمال في تلك الدورة وخاصة لاكمالها القراءة النهائية لمشروع المواد بشأن قانون المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية اوبين المنظمات الدولية ؛

٣ - توصي لجنة القانون الدولي بأن تواصل ، آخذة في الاعتبار تعليقات الحكومات سواء المقدمة خطيا او المعرب عنها شفويا في مناقشات الجمعية العامة ، اعمالها الرامية الى اعداد مشاريع بشأن جميع المواضيع في برنامجها الحالي ؛

٤ - تعرب عن ارتياحها لما خلصت اليه لجنة القانون الدولي من نتائج ولما ابدهت مسن عزم بشأن اجراءاتها ووسائل عملها ، حسبما ينعكس في الفقرات من ٢٦٦ الى ٢٧٠ من تقريرها ؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٠

(A/37/10)

(٣) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق .

- ٥ - تؤكد من جديد مقرراتها السابقة المتعلقة بالدور المتزايد لشعبة التدوين بإدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة وتوافق على النتائج التي توصلت إليها لجنة القانون الدولي فيما يتعلق بمحاضرتها الموجزة وتطبيق حد الاثنتين والثلاثين صفحة على وثائقها ، وكذلك على الطلب الذي تقدمت به لجنة القانون الدولي في الفقرة ٢٧٢ من تقريرها ؛
- ٦ - تناشد الحكومات ، وحسب الاقتضاء ، المنظمات الدولية ان تستجيب بأكمل وأسرع صورة ممكنة لطلبات لجنة القانون الدولي بتقديم تعليقات وملاحظات على ما تعده من مشاريع مسود واستبيانات وتزويدها بمواد عن المواضيع المدرجة في برنامج عملها ؛
- ٧ - تؤكد من جديد رغبتها في ان تواصل لجنة القانون الدولي تعزيز تعاونها مع الهيئات القانونية الحكومية الدولية التي يعتبر عملها ذا اهمية للتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ؛
- ٨ - تعرب عن رغبتها في ان يستمر عقد حلقات دراسية اثناء انعقاد دورات لجنة القانون الدولي وفي ان تتاح لعدد متزايد من المشتركين من البلد ان النامية فرصة حضور تلك الحلقات ؛
- ٩ - ترجو من الامين العام ان يوافي لجنة القانون الدولي ، للعلم ، بمحاضر المناقشة التي دارت حول تقرير اللجنة في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وأن يعد ويوزع موجزا لمواضيع المناقشة .

مشروع القرار الثاني

اتفاقية لقانون المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية او بين المنظمات الدولية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى انه بعد النظر في توصية اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة لقانون المعاهدات ، المعقود في فيينا في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، اوصت الجمعية العامة بمقتضى قرارها ٢٥٠١ (د-٢٤) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ بأن تعمد لجنة القانون الدولي ، بالتشاور مع المنظمات الدولية الرئيسية ، ووفقا لما تستنسه في ضوء ما درجت عليه من ممارسة ، الى دراسة مسألة المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية او بين منظمين دوليتين او اكثر ، باعتبارها مسألة هامة ،

وان تلاحظ انه عملا بقرار الجمعية العامة ٣٦ / ١٤ المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، اكلت لجنة القانون الدولي في دورتها الرابعة والثلاثين القراءة الثانية لمشروع المسود المتعلق بالمسألة المذكورة ، واضعة في اعتبارها التعليقات المقدمة كتابيا من الحكومات والمنظمات الدولية الرئيسية وكذلك الآراء التي ابدت في مناقشات الجمعية العامة ،

وان تلاحظ انه ، كما يرد في الفقرة ٥٧ من تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها الرابعة والثلاثين ، قررت اللجنة ان توصي الجمعية العامة بالدعوة الى عقد مؤتمر لدراسة مشروع المواد الذي اعدته اللجنة بشأن قانون المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية او بين المنظمات الدولية ولا يبرام اتفاقية بهذا الشأن ،

وان تشير الى اعتماد اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات في ٢٣ ايار/مايو ١٩٦٩ ، واتفاقية فيينا بشأن تمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، واتفاقية فيينا بشأن خلافة الدول في المعاهدات في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ ،

وان تضع في اعتبارها الفقرة ١ (أ) من المادة ١٣ من ميثاق الامم المتحدة التي تقضي بأن تشرع الجمعية العامة في اجراء دراسات واتخاذ توصيات بقصد تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ،

وان تؤمن بأن النجاح في تدوين قواعد القانون الدولي التي تحكم المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية او بين المنظمات الدولية وفي التطوير التدريجي لهذه القواعد ، من شأنه ان يسهم في تطوير العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول ، بصرف النظر عن اختلاف نظمها الدستورية والاجتماعية ، وأن يساعد في تعزيز وتنفيذ المقاصد والمبادئ الواردة في المادتين ١ و ٢ من الميثاق ،

١ - تعرب عن تقديرها للجنة القانون الدولي لما قامت به من عمل قيم بشأن قانسون المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية او بين المنظمات الدولية وعن تقديرها للمقصور الخاص لهذا الموضوع لما اسهم به في هذا العمل ؛

٢ - تدعو الدول الى ان تقدم ، في موعد لا يتجاوز ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، تعليقاتها وملاحظات الكتابة على المشروع النهائي الذي اعدته لجنة القانون الدولي ل مواد قانون المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية او بين المنظمات الدولية وكذلك على المسألة المشار اليها في الفقرة ٦٠ من تقرير اللجنة عن اعمال دورتها الرابعة والثلاثين ؛

٣ - تدعو ايضا المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية الى ان تقدم خلال الفترة نفسها تعليقاتها وملاحظات الكتابة على هذا الموضوع ؛

٤ - ترجو من الامين العام ان يعمم هذه التعليقات تيسيرا لمناقشة الموضوع في السدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ؛

٥ - تقرر ان يتم ابرام اتفاقية دولية على اساس مشروع المواد الذي اعتمده لجنة القانون الدولي ؛

٦ - تحيط علما بتوصية لجنة القانون الدولي بشأن هذا الموضوع وتوافق على ان تتخذ في دورتها العادية القادمة قرارا حول المحفل المناسب لاعتماد الاتفاقية في ضوء التعليقات التي تسرد وفقا لهذا القرار ؛

٧ - تقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين بنداً بعنوان "اتفاقية لقانون المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية او بين المنظمات الدولية" .